

5 سنوات على "اعتقالات سبتمبر" بالسعودية .. والتحضير لحملة اعدامات جديدة



العالم - السعودية

تُحيي المعارضة السعودية، هذه الأيام، ذكرى ما سُمّي « اعتقالات سبتمبر » التي حدثت في عام 2017، بعد أشهر قليلة على تولّ [محمد بن سلمان](#) منصب ولي العهد، بحسب أحد الوسوم الكثيرة التي تتصدر التداول عبر «تويتر» في المملكة حالياً. ومنذ ذلك الحين، تَكَدَّس المعتقلون في سجون المملكة، بحيث لم يَعُد من الممكن إحصاؤهم، وغُلِّظت الأحكام ضدّهم، بما يجعل النظام السعودي واحداً من الأنظمة الديكتاتورية التي صارت نادرة الوجود في زماننا الحاضر.

وبعدما استطاع ابن سلمان في نزاعه مع الرئيس الأميركي جو بايدن، إرغام الأخير على السكوت عمّا يجري في المملكة من انتهاكات، وإنهاء عملية الابتزاز التي استخدم فيها الطرف الأميركي الملف الحقوقى لتحقيق أهداف تتعلق بنظرية الديمقراطيين إلى توسيع الهيمنة الأميركية، وتجديد شبابها، ازدادت حملة النظام الجديد في المملكة على المعارضين ضراوةً، وهؤلاء يشملون عشرات المعتقلين من أبناء أسرة الحكم كانوا يملكون نفوذاً كبيراً قبل التغيير. فعادت الأحكام الجائرة لتطاول الناشطين؛ ولعلّ أحد أكثر الأمثلة قسوةً، ما حصل مع [نورة القحطاني](#) ، وهي أمٌ لخمسة أطفال، دُكم عليها بالسجن 45 عاماً بتهمة كتابة تغريدات على «تويتر» تُمثّل «إساءةً إلى سمعة الملك وولي العهد»، كما أُدينـت بحيازة كتاب محظور، كتبه الداعية [سلمان العودة](#).

نمّة نمط واضح للأحكام في السعودية، بدأ يظهر بعدها «طهّر» ابن سلمان القضاء من القضاة الذين لا يَصْلُّون معاييره في التشدّد، حتى إنَّ كانوا من الموالين له، وأحكام سيطرته خصوصاً على محاكم الاستئناف التي تشير وتيرة أحكامها، إلى قسوة غير معهودة لا في السعودية، قبل الحكم الحالي، ولا في خارجها. ولوحظ في حالات متعددة أن الأحكام التي تصل إلى الاستئناف بعشر سنوات سجناً، تخرج منها بثلاثين عاماً. وفي الأسبوع الماضي، بحسب ما ذكرت حسابات حقوقية سعودية على وسائل التواصل، رفع القضاة السعودي، الحُكُم بسجن الشيخ ناصر العمر الذي كان أميناً عاماً لـ«رابطة علماء المسلمين»، من عشر، إلى ثلاثين سنة.

«اعتقالات سبتمبر» كانت قد بدأت بـ21 شخصاً، غالبيتهم من رجال الدين البارزين، ومن بينهم سلمان العودة، وعضو القرني، وعلى العمري. وهؤلاء محتجزون، منذ ذلك الوقت، من دون محاكمة، ما يثير مخاوف المعارضين من أن النظام ينتظر فرصة مناسبة لإصدار أحكام بالإعدام في حقّهم. تلك البداية، سعت إلى تحقيق مجموعة أهداف من ضمنها إنهاء أيّ تهديد «إخواني» محتمل للحكم الجديد، ولا سيما أن العودة متّهم بالقرب من الجماعة، وجاء اعتقاله على خلفيّة دعوته إلى التصالح مع قطر التي فرضت المملكة والإمارات والبحرين ومصر مقاطعة ضدّها، لرعايتها الحركة الإخوانية في أنحاء العالم العربي. لكن ما أظهرته حملة الاعتقالات والإعدامات وعمليات التعذيب، مع مرور السنوات، هو أن الأهداف تتجاوز ذلك بكثير، بعد أن تحول ابن سلمان، في السنة الأخيرة، إلى قمع الحركة الوهابية واعتقال الكثير من رموزها، وهو ما يصبّ أيضاً في التحضير لتغيير طبيعة المجتمع السعودي المحافظ، ليتقبل التموّع الجديد للمملكة، ومن ضمنه التطبيع مع العدو، طوعاً أو كرهاً.

ثمة نمط واضح للأحكام في السعودية، بدأ يظهر بعدها «طهّر» ابن سلمان القضاء

وتعتقد المعارضة السعودية أن حملة القمع، كانت مدفوعة أميركيّاً منذ البداية في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب، ثم ورث بايدن مشروع التطبيع، وإنّما بأبعاد مختلفة تتواافق مع سياسة الإدارات الديمocratية في الشرق الأوسط والعالم.

ومع ذلك، يَظُهر أن ابن سلمان لا يزال يعيش في زمن ترامب، ويراهن على عودته إلى البيت الأبيض في انتخابات عام 2024. ولذلك، زار صهر ترامب، جاريد كوشنر، بحسب المعارضة السعودية، المملكة سراً بعد زيارة بايدن، بطلبِ من وليّ العهد، لتنسيق حملة الاعتقالات ضدّ الدعاة وكل المعارضين الآخرين، حيث يُعتبر كوشنر عرّاب مشروع التطبيع السعودي - الإسرائيلي. وكشف حساب «العهد الجديد» السعودي المعارض على «تويتر»، عن علاقة سرّية للأمير بالمحاكم الأخيرة التي صدرت ضدّ عدد من معتقدّي الرأي في المملكة، والتي وصلت للإعدام في بعضها، مضيفاً أن كوشنر اقترح على ابن سلمان أن يزيد الضغط على الإدارة الأميركيّة في الملفّ الحقوقي السعودي، ما يعني مزيداً من التضييق والتشدّد في العقوبات على

علاقة المصالح المتبادلة مع ابن سلمان، اعترف بها كوشنر نفسه في مذكّراته التي نُشرت أخيراً تحت عنوان «كسُر التاريخ»، وهي علاقة متعدّدة الأوجه، وتشمل دعماً مالياً سعودياً هائلاً للجمهوريين عبر عائلة ترامب، كما يبيّن ما كشفته الصحافة الأميركيّة عن استثمار قدّره ملياراً دولار ضدهما ولد العهد في شركة حدّيّة النسأة يملكها صهر ترامب، عبر «صندوق الاستثمارات العامة»، خلافاً لرأي الهيئة الاستشارية للصندوق التي أفت بخطورة هذا الاستثمار من الناحية الماليّة. وكوشنر يمثّل حلقة الربط بين ابن سلمان التي كانت وراء وصوله إلى ولاية العهد، وبين مراكز النفوذ في الولايات المتحدة التي تدعمها «إسرائيل»، نظراً إلى العلاقة المتينة التي تربطه باليمين الإسرائيلي الذي أمسك كليّاً - منذ سنوات طويلة - بالقرار في تل أبيب.

حلقة أخرى مهمّة لدعم نظام ابن سلمان، تمثّل في بريطانيا، المدمنة على بيع السلاح للنظام، والتغطية على انتهاكاته ضدّ المعارضين. ورئيسة الوزراء الجديدة، ليز تراس، التي كانت وزيرةً للخارجية في حكومة بوريس جونسون، فشلت، ردّاً على استجواب عضو في مجلس العموم، في ذكر حالة واحدة انتقدت خلالها شخصياً تلك الانتهاكات. ويُعتبر وزير خارجيّتها الجديد، جيمس كلافري، الذي تعرّض أيضاً لانتقادات على خلفية بيع السلاح للرياض، وخفّض المساعدات لليمن، من الداعمين لابن سلمان.

ولأن هذا الدعم كلّه لم يستطع فعل الكثير لولي العهد في نزاعاته الخارجية، بسبب ارتباطها بأطراف أخرى، فخسرها كلّها، واضطر إلى التنازل فيها، حوالـ حملته الشرسة إلى الداخل السعودي. ويُخشى من أن ولـ العهد، الذي زُفّـ تحت إشرافه 122 حكم إعدام منذ بداية عام 2022، يستعدّ لحفلة إعدامات جديدة بحقّ 34 شخصاً يواجهون تهمـ يعاقبـ عليها بالقتل تعزيراً، وهم حالياً في مراحل مختلفة من التقاضي أمام القضاء السعودي، بحسب «المنظّمة الأوروبيّة السعودية لحقوق الإنسان». وبعض هؤلاء صادقت «المحكمة العليا» على أحكام الإعدام بحقّـهم، وصارت جاهزة للتنفيذ، كما في حال البحريـين جعفر سلطان وصادق نامر، المتّهمـين بالتخطيط لتفجير جسر الملك فهد بين السعودية والبحرين. ولكن، على رغم اشتداد حملة القمع، وربـما بسببها، تشهد المعارضة السعودية اتساعـ ورسوخـ، يُشعـران كثيراً من المعارضين بأن لا مجال للعودـة عن هذا الطريق، ولا فرصة لأيـ مساومة، ما يجعل المُهيـ في النزاع ضدـ ابن سلمان خيارـاً وحيدـاً أـما مهمـ.